

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

UNISYS



A/46/769
12 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة السادسة والأربعون
البند ١٣٦ (ف) من جدول الأعمال

تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) :
بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

- ١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (A/46/746) . وأثناء نظر اللجنة في البند ، قدم ممثلو الأمين العام إلى اللجنة معلومات إضافية .
- ٢ - ونظرا لتأخر تقديم تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت ومساس حاجة الجمعية العامة إلى الانتهاء من النظر في هذا الموضوع واعتماد الأموال اللازمة لهذه العملية ، فإن التقرير الذي تقدمه الآن للجنة الاستشارية ليس إلا تقريرا مختصرا يوجز توصياتها . والمأمول في المستقبل أن تتمكن اللجنة الاستشارية من الرجوع إلى الشكل التقليدي لتحليل مقترحات الأمين العام وتقديم توصياتها بشأنها .
- ٣ - وكما جاء في الفقرة ٢ من تقرير الأمين العام ، رصدت الجمعية العامة ، بقرارها ٣٦٠/٤٥ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٩١ اعتمادا اجماليًا مقداره ٦٠ ٩٧٧ ٠٠٠ دولار (صافيه ٦٠ مليون دولار) لعملية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت في الفترة من ٩ نيسان/أبريل إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، وقُسمت الانصبه البالغ مجموعها ٦٠ ٣٩٦ ٧٧٧ دولار بين الدول الأعضاء (A/46/746 ، الفقرة ٤) . وتلاحظ اللجنة الاستشارية في الفقرة ٦ من تقرير الأمين العام وجود رصيد غير مُرتبط به فيما يتعلق بهذه الفترة مقداره الاجمالي ٥٧٨ ٠٠٠ دولار (الصافي ٩٣٩ ٥٠٠ دولار) ، إلا أن الأمين العام يوصي في الفقرة ١٠ بأنه "في ضوء وجود اشتراكات مقررة

غير مدفوعة تبلغ ١٩٣ ٦٨٤ ٢٠ دولارا لم يتم تحصيلها ، لعدم اتخاذ إجراء فوري الوقت الحاضر فيها يتصل بالرصيد غير المرتبط به . وفي هذه الظروف توافق اللجنة الاستشارية على هذا الطلب .

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المرفقين الأول والثاني أن وفورات كبيرة قد تحققت بصفة خاصة ، تحت بنود تكاليف الموظفين المدنيين ، وعمليات الطائرات العمودية وتكاليف الشحن والنقل بالعربات ، وهذه التكاليف تقابلها جزئيا زيادة في النفقات تحت وجوه أخرى للانفاق . وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أن الوفورات المحققة تحت تكاليف الموظفين المدنيين تتعلق بشواغر الموظفين الدوليين والتأخيرات في توظيف الموظفين المحليين ، ففي نهاية فتره الولاية (٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١) ، ظلت ١٦ وظيفة دولية شاغرة .

٥ - ويقدر الأمين العام تكلفة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت عن الفترة من ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ حتى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بمبلغ إجمالي قدره ٢٠٠ ٢٨٢ ٧٢ دولار (صافيه ٢٠٠ ٤٨٠ ٧٠ دولار) ، ويرد في المرفقين الرابع والخامس على التوالي من تقرير الأمين العام ملخص لهذا التقدير ومعلومات أخرى تكميلية . وكما هو مبين في الفقرة ١١ ، يطلب الأمين العام رصد اعتماد بنصف هذا المبلغ ، أي ما جملته ١٠٠ ١٩١ ٣٦ دولار (وصافيه ١٠٠ ٢٤٠ ٣٥ دولار) فيما يتعلق بفترة الستة أشهر الممتدة من ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، ورصد مبلغ "عن طريق الاعتماد و/أو الإذن بالارتباط" لمدة الستة أشهر التالية لـ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، إذا ما قرر مجلس الأمن مواصلة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت بعد هذا التاريخ .

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المرفق الخامس ، تحت كل بند فرعي ، يقسم الاعتماد المنقح لفترة الأشهر الستة السابقة بالتقدير المتعلق بفترة الـ ١٣ شهرا التالية . وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يجري في المستقبل مقارنة فترات متساوية المدة .

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقديرات الخاصة بالفترة من ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ مبنية في بعض الأمثلة على افتراضات مختلفة عن الافتراضات التي بُنيت عليها تقديرات سابقة ، مثال ذلك عدد الموظفين العسكريين والمدنيين . وتتضمن التقديرات ، كما في السابق ، توفير ست طائرات عمودية ، على أنه في حالة الطائرة ذات الجناح الثابت ، أدرج اعتماد للاستئجار

التجاري لطائرة من ذوات الجناح الثابت لتكتمل الطائرتين ذواتي الجناح الثابت اللذين وفرتهما حكومة سويسرا . وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا من الفقرتين ٧٨ و ٧٩ إدراج مبلغ ٦,٢ مليون دولار لمعدات المراقبة كما جاء بيانه في هاتين الفقرتين . ويشمل ذلك المبلغ ٥,٤ مليون دولار لستة رادارات مراقبة أرضية .

٨ - وناقشت اللجنة الاستشارية هذه المسألة بشيء من الإسهاب مع ممثلي الأمين العام . وأبلغت اللجنة بأنه يجري حاليا اختبار منظومات جديدة وأنه ما أن يتم تحديد المنظومة التي تلبى احتياجات فريق المراقبة أفضل من غيرها فسيجري مفاوضات حكومات مختلفة بغية معرفة ما إذا كان في الإمكان توفير هذه المنظومة . فإذا تعذر ذلك ، طرحت مناقصة عامة . وأبلغت اللجنة كذلك أن التكلفة البالغ مقدارها ٥,٤ مليون دولار لم ترد إلا على سبيل الاسترشاد .

٩ - ومن رأي اللجنة أنه يمكن تحقيق وفورات تحت طائفة متنوعة من وجوه الانفاق بما يتمشى مع التجربة التي عيشت أثناء فترة الولاية الأولى . وتحت هذه الظروف ، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تقدير بمبلغ إجمالي مقداره ٣٣,٦ مليون دولار لتمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت للفترة من ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ .

١٠ - ورهنا بما يتخذه مجلس الأمن من قرار بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت بعد ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، ترى اللجنة الاستشارية أن احتياجات بعثة المراقبة للفترة الممتدة من ٩ نيسان/أبريل إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، لا ينبغي في هذه الآونة ، أن تتجاوز ٣٣,٦ مليون دولار إجمالا . وعلى هذا الأساس ، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على الإذن بارتباط بمبلغ مستواه إلى ٥,٦ مليون دولار شهريا لمدة الأشهر الستة التي تبدأ من ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، رهنا بالموافقة المسبقة للجنة الاستشارية . وعند الموافقة على المستوى الفعلي للارتباطات ، ستأخذ اللجنة الاستشارية في اعتبارها آخر المعلومات التي يقدمها الأمين العام بشأن عمليات بعثة المراقبة وولايتها .
